الأمم المتحدة

E

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SDD/2011/WG.5/7/Report
9 September 2011
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (إسكاب)

تقرير

ورشة العمل حول تعزيز الحوار بين منطقتي الإسكوا وإسكاب في مجال الهجرة الدولية والتنمية بيروت، 28-30 حزيران/يونيو 2011

موجز

نظّم قسم السكان والتنمية الاجتماعية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بالمشاركة مع قسم السياسة الاجتماعية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (إسكاب)، ورشة عمل حول تعزيز الحوار بين منطقتَي الإسكوا وإسكاب في مجال الهجرة الدولية والتنمية، وذلك في بيروت في الفترة من 28 إلى 30 حزيران/يونيو 2011. وتندرج ورشة العمل، التي شارك فيها عدد من واضعي السياسات والخبراء المستقلين، ضمن مشروع "تعزيز القدرات الوطنية للتعامل مع الهجرة الدولية: تعظيم الفوائد الإنمائية وتخفيف الآثار السلبية"، الممول من حساب التنمية والممتد على سنتين. ويتضمن هذا التقرير عرضاً موجزاً للوثائق التي عرضت ونوقشت خلال ورشة العمل، ولمداولات حلقات النقاش حول الخبرات الوطنية، بالإضافة إلى الاستنتاجات والتوصيات التي توصل إليها المشاركون.

وتناولت ورشة العمل المحاور الأربعة التالية: (أ) الاتجاهات الرئيسية للهجرة فيما بين بلدان منطقتَي الإسكوا وإسكاب؛ (ب) حماية المهاجرين في سياق إدارة الهجرة بين هذه البلدان؛ (ج) تقييم الهجرة بين هذه البلدان من منظور المساواة بين الجنسين؛ (د) تبادل التجارب الوطنية والممارسات الجيدة في إدارة الهجرة الدولية وحماية المهاجرين.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	1-4	3
الفصل		
أولاً- الاستنتاجات والتوصيات	5-19	3
ألف- الاستنتاجات	6-15	3
باء- التوصيات	16-19	4
ثانياً- محاور النقاش	20-62	5
ألف- أبرز الاتجاهات والتحديات المتعلقة بالهجرة الدولية والتنمية	21-30	6
باء- حماية المهاجرين في سياق إدارة الهجرة الدولية	31-41	8
جيم- تقييم الهجرة من منظور المساواة بين الجنسين	42-49	10
دال- تبادل الخبرات الوطنية والممارسات الجيدة المتصلة بإدارة الهجرة الدولية وحماية المهاجرين	50-61	12
هاء- مجموعات العمل: إعداد جدول أعمال الحوار المقرّر عقده مستقبلاً بين المناطق	62	15
ثالثاً- تنظيم ورشة العمل	63-70	15
ألف- مكان ورشة العمل وتاريخ انعقادها	63	15
باء- الافتتاح	64-69	15
جيم- الحضور	70	16
المرفق- قائمة المشاركين		17

مقدمـة

1- نظم قسم السكان والتنمية الاجتماعية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بالمشاركة مع قسم السياسات الاجتماعية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (إسكاب)، ورشة عمل حول تعزيز الحوار بين منطقتَي الإسكوا وإسكاب في مجال الهجرة الدولية والتنمية، وذلك في بيروت، في الفترة من 28 إلى 30 حزيران/يونيو 2011.

2- وعُقدت ورشة العمل ضمن إطار مشروع " تعزيز القدرات الوطنية للتعامل مع الهجرة الدولية: تعظيم الفوائد الإنمائية وتخفيف الآثار السلبية" الممول من حساب التنمية والممتد على سنتين. وتماشياً مع أهداف هذا المشروع، هدفت ورشة العمل إلى ما يلي: (أ) النهوض بالمهارات والقدرات الوطنية لوضع وتنفيذ سياسات وبرامج تؤول إلى تعظيم الفوائد الإنمائية للهجرة الدولية والتخفيف من التحديات التي تطرحها؛ وإدارة هجرة اليد العاملة من منظور بلدان المنشأ وبلدان المقصد؛ وتعزيز الوعي بالخيارات المتصلة بالسياسات والتي يمكن اعتمادها لإدارة الهجرة الدولية على نحو يعود بأكبر قدر من المكاسب على التنمية وعلى العاملين المهاجرين في آن واحد؛ (ب) وضع توصيات تؤخذ في الاعتبار في العمليات التشاورية الدولية المقرر تنظيمها حول الهجرة، وتوفير مزيد من البيانات والمعلومات حول الهجرة الدولية.

3- وتناولت ورشة العمل قضايا الهجرة والحماية، والهجرة وقضايا المساواة بين الجنسين، والتعاون الأقاليمي. ووفرت فرصة لتعزيز الوعي لدى المشاركين بالحالة الراهنة للهجرة بين بلدان منطقتَي إسكاب والإسكوا، ومناقشة التدابير المتخذة في إطار أفضل الممارسات الدولية، والبحث في سبل النهوض بالتعاون في مجالات الهجرة لمصلحة جميع المعنيين.

4- وركزت ورشة العمل على التجارب الوطنية، وعلى سبل إحراز تقدّم في المحاور التالية: (أ) تحديد القضايا التي تهمّ بلدان المنشأ والمقصد في مجال حماية المهاجرين، ومناقشة الممارسات الجيدة في هذا المجال؛ (ب) التعاون بشأن قضايا إدارة الهجرة بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد.

أولاً- الاستنتاجات والتوصيات

5- تناولت أوراق العمل والعروض والنقاشات التي شهدتها ورشة العمل عدداً من شواغل البلدان الأعضاء في الإسكوا وإسكاب في مجال إدارة الهجرة. وقد اتفق المشاركون على الاستنتاجات والتوصيات التالية.

ألف- الاستنتاجات

6- تنشط الهجرة من منطقة إسكاب إلى منطقة الإسكوا، إذ يشكل المهاجرون من بلدان إسكاب ما يتراوح بين ثلثي وثلاثة أرباع المهاجرين إلى منطقة الإسكوا وعددهم 26 مليون مهاجر. وتُعتبر هذه الهجرة مؤقتة عموماً، ولا تتوقع الحكومات أن يبقى المهاجرون في بلدان المقصد بصورة دائمة. وتدل الهجرة داخل بلدان الإسكوا وإسكاب وفيما بينها على أهمية الهجرة بين بلدان الجنوب في إطار الهجرة الدولية.

7- وبالرغم من أن الهجرة قد تعود بالمكاسب على كل من بلدان المنشأ وبلدان المقصد والمهاجرين، فهي ليست بديلاً عن التنمية. فبينما تأوي بلدان المقصد عاملين يسهمون في سدّ النقص في المهارات واليد العاملة، وفي النمو الاقتصادي والتنمية، تستفيد اقتصادات بلدان المنشأ من تحويل الأموال والمهارات إليها، كما تخفّ

الأعباء المفروضة على أسواق العمل فيها. ونجاح تجربة الهجرة يمكّن المهاجرين من زيادة رأسمالهم المادي والاجتماعي، والارتقاء بمستوى معيشتهم ومعيشة أسرهم.

8- وما زال المهاجرون يواجهون صعوبات اقتصادية واجتماعية وثقافية كثيرة بفعل الثغرات الموجودة في تدابير الحماية الاجتماعية.

9- ويهيمن الضعف على عملية التشاور مع المجتمع المدني بشأن الهجرة وعلى مشاركته في الحوار حول سياساتها.

10- وتبقى الكلفة المالية للهجرة عالية نسبياً، إذا ما قورنت بمتوسط دخل المهاجرين.

11- ويهيمن الضعف أيضاً على تنظيم عمليات التوظيف والإشراف عليها، بما في ذلك العمليات التي تقوم بها مكاتب التوظيف في بلدان المنشأ والمقصد على السواء، مما يتسبب بشقاء المهاجرين ويعرّضهم للمشاكل.

12- وما زال نظام "الكفالة" يعاني من عدد من الثغرات.

13- وكانت مستويات الامتثال للأنظمة والتشريعات التي ترعى الهجرة منخفضة نسبياً في معظم بلدان المنشأ والمقصد، ونسبة إبرام الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف وتطبيقها غير كافية.

14- والمهاجرون العاملون في المنازل، ولا سيما الإناث منهم، يتعرضون للاستغلال بفعل طبيعة عملهم. ونادراً ما تنطبق عليهم القوانين المعنية باليد العاملة الوطنية، كما أن عملهم لا يُعتبر ذا قيمة. وغالباً ما تتفاقم أوضاع المهاجرين العاملين في المنازل، نتيجة استغلالهم من قبل مكاتب التوظيف الخاصة في كل من بلدان المنشأ والمقصد.

15- وما زال توفير البيانات الدقيقة القابلة للمقارنة والمتاحة للجميع في الوقت المناسب أمراً بالغ الأهمية لوضع سياسات مرتكزة على الأدلة في مجال الهجرة والتنمية.

باء- التوصيات

16- فيما يلي التوصيات المتصلة بالهجرة والتنمية:

(أ) تكثيف الجهود لإدراج الهجرة ضمن خطط التنمية على جميع المستويات الحكومية؛

(ب) دعوة الحكومات في بلدان المنشأ إلى العمل، بمشاركة فعالة للمهاجرين، على توفير بيئة مؤاتية لاكتساب المهارات ونقل التكنولوجيا، واستخدام التحويلات على نحو يعود بمكاسب أكبر على التنمية؛

(ج) إدراج إعادة دمج المهاجرين وأسرهم في خطط التنمية الوطنية والمحلية في بلدان المنشأ؛

(د) توفير مزيد من البيانات النوعية والكمية الدقيقة والقابلة للمقارنة والمتاحة للجميع في الوقت المناسب وتعزيز تبادل المعلومات حول تدفق المهاجرين من البلدان وإليها، وحول أعداد المهاجرين وتجربتهم في مختلف مراحل الهجرة.

17- وجاءت التوصيات المتصلة بإدارة هجرة اليد العاملة كالتالي:

(أ) استمرار الحكومات في مراجعة وتقييم الآليات المعمول بها في إدارة هجرة اليد العاملة وتنظيمها، وإعداد أدلة حول ضرورة إصلاح هذه الآليات، وحول الآليات البديلة التي قد يكون أداؤها أفضل؛

(ب) التنبّه إلى الكلفة الباهظة للهجرة على المهاجرين وأصحاب العمل والتدقيق فيها، وخفض تكاليف التوظيف والتعيين، وذلك لتعظيم مكاسب الهجرة الدولية؛

(ج) تشجيع إبرام اتفاقات ثنائية ومذكرات تفاهم تتسم بالشفافية والفعالية لتحسين إدارة الهجرة، وإنشاء الآليات الكفيلة برصدها بفعالية.

18- وجاءت التوصيات المتصلة بحماية العاملين المهاجرين، لا سيما الإناث منهم، وحقوق وواجبات هؤلاء العاملين وأصحاب العمل، كالتالي:

(أ) إنشاء آليات لمساعدة العاملين المهاجرين وأصحاب العمل على ممارسة حقوقهم والوفاء بواجباتهم؛

(ب) احترام العاملين وأصحاب العمل لعقود العمل وما تنطوي عليه من التزامات، بما في ذلك الرواتب المقررة؛

(ج) تقديم آليات الحماية الاجتماعية، بما في ذلك الرعاية الصحية، للعاملين المهاجرين، من أجل التخفيف من إمكانيات إقصائهم واستضعافهم، وبذل الجهود لتعزيز إمكانية نقل خطط الحماية الاجتماعية المتوفرة لهم من مكان عمل إلى آخر؛

(د) إيلاء اهتمام أكثر وضوحاً للاحتياجات الخاصة للعاملات المهاجرات ولأثر هجرة النساء، خصوصاً العاملات في المنازل، على بلدان المنشأ والمقصد.

19- وفيما يلي التوصيات المتصلة بالتعاون والحوار المتعدّدي الأطراف:

(أ) استمرار المنظمات الدولية والإقليمية في تعزيز آليات الحوار والتعاون، مع الحرص على إشراك بلدان المنشأ والمقصد فيها؛

(ب) استمرار الإسكوا وإسكاب في تشجيع البلدان الأعضاء فيهما على الحوار والتعاون في مجال الهجرة، بإشراك المهاجرين والمجتمع المدني. فالحوار بين المناطق المختلفة أساسي لتبادل الأفكار والتجارب، وبالتالي لتعزيز مكاسب الهجرة الدولية.

ثانياً- محاور النقاش

20- تضمنت ورشة العمل سبع جلسات، قدم خلالها المشاركون أوراقاً أساسية حول تجربة الهجرة الدولية في البلدان الأعضاء في الإسكوا وإسكاب.

ألف- أبرز الاتجاهات والتحديات المتعلقة بالهجرة الدولية والتنمية

21- ترأس الجلسة السيد رونالد سكيلدون، الأستاذ في مدرسة الدراسات الأفريقية والآسيوية في جامعة ساسكس في المملكة المتحدة.

22- وعرضت السيدة سابين هينينغ، مسؤولة شؤون السكان في قسم شؤون الهجرة في شعبة السكان في الأمم المتحدة، ورقة بعنوان "الهجرة الدولية والتنمية في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ: القضايا الرئيسية والتوصيات بشأن العمل." وتضمن العرض لمحة عامة عن أبرز اتجاهات الهجرة فيما بين البلدان الأعضاء في إسكاب والإسكوا. وأشارت السيدة هينينغ إلى النمو الذي سجل في إجمالي عدد المهاجرين في آسيا منذ عام 1990 حيث بلغ عدد المهاجرين في بلدان إسكاب 107 ملايين شخص في عام 2010 تستضيف منطقة الإسكوا أكثر من 25 مليون مهاجر منهم. وبلدان الإسكوا من أكثر البلدان استقبالاً للمهاجرين في العالم، حسبما تشير إليه نسبة المولودين الأجانب من عدد السكان. وأشارت السيدة هينينغ إلى أن الهجرة تنشط بين بلدان المنطقة عموماً، وأن الهجرة فيما بين بلدان الجنوب ظاهرة هامة. غير أن ما يميز المهاجرين الآسيويين هو أنهم يضمون عدداً كبيراً من الرجال، معظمهم في سن العمل.

23- وشددت السيدة هينينغ على أهمية التحويلات المالية المرسلة إلى بلدان الإسكوا وإسكاب، لأنها تشكل نسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي في عدد كبير من البلدان الآسيوية. وأضافت أن هذه التحويلات عادت لترتفع بعد أن انخفضت خلال الأزمة الاقتصادية العالمية، وأنها قد تجاوزت في كثير من الحالات مستوياتها قبل بدء الأزمة.

24- وتحدثت السيدة هينينغ أيضاً عن مستوى التصديق على الصكوك الدولية المعنية بالهجرة، مشيرة إلى أن التقدم المحرز في هذا المجال متفاوت، وأن العديد من بلدان الإسكوا وإسكاب لم تصادق بعد على الاتفاقيات الرئيسية. وأشارت إلى ارتفاع عدد الاجتماعات الدولية المعنية بالهجرة والتنمية منذ عام 2006، ومنها الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية (2006)، والمنتدى العالمي حول الهجرة والتنمية (2007، 2008، 2009، 2010، 2011 و2012). وتناولت أيضاً أهمية البيانات، مبيّنة أن البلدان الآسيوية قادرة على بذل مزيد من الجهود لتغطية المهاجرين في تعدادات السكان، واقترحت سبلاً لتحسين تغطية الهجرة في هذه التعدادات، مشيرة إلى قاعدة بيانات الهجرة العالمية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة باعتبارها أداة هامة للبحث. واختتمت حديثها بالتأكيد على ضرورة توفير مزيد من الأدلة، وتعزيز الالتزام والتعاون وبناء القدرات في مجال الهجرة.

25- وقدم السيد باولو سعد، رئيس قسم السكان والتنمية في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، عرضاً بعنوان "الهجرة الدولية: لمحة عامة عن أهم الاستنتاجات المستخلصة من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي". وأوجز السيد سعد أهداف مشروع "تعزيز القدرات الوطنية للتعامل مع الهجرة الدولية: تعظيم الفوائد الإنمائية وتخفيف الآثار السلبية" الممول من حساب التنمية، وناقش النتائج التي توصلت إليها ورشة العمل الإقليمية التي عقدتها اللجنة المذكورة وعنوانها: "التطلع نحو المستقبل: الاتجاهات الجديدة والقضايا المستجدة والنُهج المقترحة"، وكذلك المنشور المعنون "الهجرة الدولية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: الاتجاهات والنُهج الجديدة"، الذي أصدرته اللجنة في إطار المشروع. وأشار السيد سعد إلى أن البحوث والمناقشات خلصت إلى أن المهاجرين من أمريكا اللاتينية إلى إسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية يواجهون تحديات خاصة، وأنهم يسهمون بالرغم من ذلك في نمو السكان والمجتمع والاقتصاد، بما يعود بالنفع على البلد الذي يقصدونه. وقدم لمحة عن الأنشطة المقرر تنفيذها في المستقبل في إطار المشروع، ومنها عقد

ورشة عمل أقاليمية حول الهجرة في بلدان اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وتوحيد نظم المعلومات الإقليمية التي تم إنشاؤها في إطار المشروع؛ وعقد ورشة عمل نهائية في إطار المشروع؛ ونشر نتائج المشروع.

26- وقدم السيد بول تاكون، المسؤول المعاون في الشؤون الاجتماعية في شعبة التنمية الاجتماعية في الإسكوا، عرضاً عن مشروع "الهجرة الدولية: لمحة عامة عن الاستنتاجات من منطقة الإسكوا" الممول من حساب التنمية. واستعرض الأنشطة التي تنفّذها الإسكوا في مجال الهجرة الدولية والتنمية، ودراسة إقليمية حول "تحديات الهجرة الدولية في المشرق العربي وبلدان مجلس التعاون الخليجي"، ونتائج ورشة العمل الإقليمية حول "الهجرة الدولية في المنطقة العربية: دمج الهجرة الدولية في استراتيجيات التنمية". وأشار إلى أن مشروع حساب التنمية استنتج أن للهجرة قدرة كبيرة على الإسهام في تنمية المنطقة، بالرغم من التحديات العديدة القائمة. واستعرض التوصيات الإيجابية الصادرة عن أنشطة الإسكوا، وآثارها على الحوار مع البلدان الأعضاء في إسكاب. وأشار السيد تاكون خصوصاً إلى الأهمية التي توليها بلدان الإسكوا للحوار، وإلى إدراكها لأهمية الهجرة من أجل التنمية، واهتمامها بحقوق المهاجرين، ورغبتها في تحقيق أفضل النتائج لجميع الأطراف المعنية.

27- وعرضت السيدة فانيسا شتاينماير، مسؤولة الشؤون الاجتماعية في شعبة التنمية الاجتماعية في إسكاب، مشروع حساب التنمية المعنون "الهجرة الدولية: أبرز الاستنتاجات من منطقة إسكاب"، فأشارت إلى الإنجازات التي حققها المشروع حتى الآن في هذه المنطقة، مثل إجراء البحوث وتحسين جمع البيانات، وإلى توصيات المشروع والتي تتضمن ضرورة تنسيق السياسات العامة، وتعزيز الاهتمام بهجرة النساء، وتكاليف التوظيف، والحماية. وحدّدت عدداً من المجالات المحتملة للتعاون والحوار الأقاليميين، مثل مناقشة نظام "الكفالة"، وحقوق العاملين في المنازل، وتوفير الحماية الاجتماعية للمهاجرين.

28- وبدأ المعقّب السيد إبراهيم عوض، مدير مركز دراسات الهجرة واللاجئين في الجامعة الأمريكية في القاهرة، مناقشة عامة حول الأوراق المعروضة في الجلسة. وأوضح أن الهجرة الدولية ليست مجرد انتقال من الجنوب إلى الشمال أو من البلدان النامية إلى البلدان الصناعية، بل تنشط إلى حد بعيد أيضاً داخل البلدان النامية وفيما بينها. وفي الواقع، تفوق مستويات الهجرة الأقاليمية والبينية داخل آسيا مستويات الهجرة منها، تماماً كما تفوق مستويات الهجرة الدولية داخل أفريقيا مستويات الهجرة منها. وبالتالي أصبحت الهجرة فيما بين بلدان الجنوب من أهم تيارات الهجرة العالمية. وأضاف السيد عوض أن العاملين المهاجرين يشكّلون نحو 50 في المائة من المهاجرين الدوليين، وأن أسرهم تشكّل 40 في المائة تقريباً منهم. ونتيجة لذلك، يساهم هؤلاء المهاجرون في الدعائم الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية للتنمية في بلدان المنشأ والمقصد على السواء.

29- وأكد السيد عوض أنه لا يمكن معالجة قضايا الهجرة العابرة للحدود إلا عن طريق التعاون الدولي، وأنه لا يمكن معالجة قضايا الهجرة والتنمية بمعزل عن قضايا الحماية وحقوق الإنسان، وذلك على النحو المبيّن في مشروع حساب التنمية الخاص بالهجرة الدولية. ولا بد من حماية حقوق المهاجرين الدوليين لضمان مساهمة الهجرة في التنمية في كل من بلدان المنشأ والمقصد. وينبغي للقاءات دولية مثل الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية والمنتدى العالمي حول الهجرة والتنمية أن تعالج قضية حماية حقوق المهاجرين الدوليين. وحيثما تضطلع الدولة بالدور الرئيسي، يجب الانتباه إلى ما يجري داخلها، وذلك من أجل حماية المهاجرين والاستفادة من هؤلاء المواطنين الدوليين الجدد. وفي عالم تتجه أنشطته الاقتصادية نحو مزيد من العولمة، يشكل العاملون المهاجرون طلائع المواطنين العالميين، وينبغي تلبية احتياجاتهم عن طريق إنشاء نظام عالمي.

30- وفي المناقشات التي تلت ذلك، تطرق المشاركون إلى الاتجاهات الديمغرافية ومستقبل الهجرة الأقاليمية وأثر تغيّر المناخ على الهجرة. وأشاروا إلى نقص في البيانات المتصلة بمجالات رئيسية لا تقتصر على عدد الذين يغادرون بلدانهم الأصلية، بل تتصل أيضاً بالمهاجرين العائدين. وتناول المشاركون كذلك مسألة الإصلاح، مشيرين تحديداً إلى إصلاح نظام تصاريح العمل المؤقتة في الجمهورية الكورية.

باء- حماية المهاجرين في سياق إدارة الهجرة الدولية

31- ترأس الجلسة السيد إيرودايا راجان، الأستاذ في وحدة بحوث الهجرة الدولية في مركز الدراسات الإنمائية في ولاية كيرالا، الهند.

32- وقدم السيد فيديريكو نيتو، مدير شعبة التنمية الاجتماعية في الإسكوا، عرضاً بعنوان "العلاقة بين الهجرة والتنمية والحماية الاجتماعية"، أشار فيه إلى الفرص التي تستفيد منها التنمية والتحديات التي تواجهها نتيجة للهجرة الدولية، ومنها نقل اليد العاملة والمعرفة والأموال. وأشار السيد نيتو إلى نهج الفوز الثلاثي، أي النهج الذي يسمح اعتماده باستفادة كل من بلدان المنشأ وبلدان المقصد والمهاجرين من الهجرة الدولية. وعدّد الصعوبات التي يعاني منها المهاجرون، مقترحاً مجموعة من تدابير الحماية الاجتماعية لمعالجتها. وتوقف عند تدابير الحماية الاجتماعية المقدمة للمهاجرين في بلدان مجلس التعاون الخليجي كمثال، قبل أن يختتم عرضه بمجموعة من التوصيات حول سبل تعزيز الحماية الاجتماعية المقدمة للعاملين المهاجرين.

33- وقدمت السيدة نيكولا بايبر، الباحثة في معهد أرنولد بيرغشتراسر للبحوث الاجتماعية والثقافية في فرايبورغ، ألمانيا، عرضاً بعنوان "حماية حقوق العاملين المهاجرين من جنوب آسيا: القضايا الرئيسية"، قدمت فيه لمحة عامة عن إطار حقوق الإنسان الذي يرعى الهجرة الدولية. وتناولت خصائص الهجرة الدولية داخل جنوب آسيا، وكذلك من جنوب آسيا إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي، مشيرة إلى الصعوبات وقضايا حقوق الإنسان المترتبة عن عملية الهجرة. وبحث المشاركون في عدد من القضايا الرئيسية، منها تحكُّم صاحب العمل بتصاريح العمل، وضعف مهارات المهاجرين، ودور مكاتب التوظيف الخاصة، وارتفاع نسبة المهاجرات القادمات من مجموعة محدّدة من بلدان المنشأ. واختتمت السيدة بايبر عرضها بالحديث عن بعض المقاربات المتصلة بإدارة الهجرة على أساس الحقوق.

34- وتناولت المناقشة التي تلت العرض عدداً من القضايا، أبرزها عدم تنظيم مكاتب التوظيف الخاصة، وضرورة توفير الحماية الاجتماعية للعاملين المهاجرين والأسر التي يتركونها في بلدان المنشأ. وغالباً ما يؤدي تدنّي المستوى التعليمي للعاملين الأجانب، ولا سيما العاملين في المنازل، إلى تقويض توقعات أصحاب العمل وزيادة تعرضهم للصعوبات. وشدد الحاضرون على أهمية دور المجتمع المدني في حماية حقوق العاملين المهاجرين، وعلى ضرورة تدريبهم قبل مغادرة بلدهم والتأكد من حصول أصحاب العمل العتيدين على معلومات دقيقة عنهم. وسلطوا الضوء على أهمية إبرام مذكرات تفاهم ثنائية، ووضع الأنظمة الملائمة من أجل الإشراف على عملية الهجرة، والدور الذي يمكن أن تؤديه الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

35- وقدمت السيدة هيلين هاروف - تافيل، الخبيرة المعاونة في منظمة العمل الدولية، عرضاً بعنوان "آثار الإصلاحات الأخيرة لنظام الكفالة: التحديات والفرص". وبعد تقديم لمحة عامة عن نظام الكفالة (الذي يفرض وجود كفيل محلي للعامل المهاجر، ويُخضعه لإرادة صاحب العمل، ويمنعه من تغيير عمله أو مغادرة البلد)، أشارت السيدة هاروف - تافيل إلى عدد من التحديات الرئيسية التي يواجهها هذا النظام. وقدمت لمحة عامة

عن الإصلاحات التي تحققت حتى الآن، مشيرة إلى ضعف احتمالات إجراء إصلاحات شاملة، مع أنها أشارت إلى عدد من التغييرات التي تبعث على التفاؤل في بعض بلدان الإسكوا. واختتمت عرضها باقتراح نظام بديل لنظام الكفالة.

36- وقدمت السيدة تسنيم صديقي، من جامعة دكا في بنغلاديش، عرضاً بعنوان "تكاليف التوظيف في بنغلاديش: التحديات أمام إدارة الهجرة الدولية في بلدان المنشأ". وتحدّثت عن الاتجاهات الحديثة في مجال الهجرة الدولية من بنغلاديش إلى غربي آسيا، مسلطة الضوء على أهمية التحويلات المالية بالنسبة إلى الاقتصاد في بنغلاديش. وشددت على ضرورة أن تدير الحكومة عملية توظيف العاملين المهاجرين، مشيرة في الوقت نفسه إلى أن دور مكاتب التوظيف الخاصة قد ازداد أهمية مع مرور الوقت، وأن التكاليف المفروضة في بلد المنشأ باتت تشكّل نصف تكاليف رسوم التوظيف تقريباً. وأوضحت أن كلفة الهجرة على بلدان المقصد تختلف بين بلد وآخر، وأنها تتوقّف على عدد من العوامل، منها مستوى مهارة المهاجرين. وأشارت إلى متوسط المدة التي ينبغي أن يكدّ المهاجرون خلالها ليتمكنوا من استرداد تكاليف هجرتهم موضحة أن بعضهم يضطر أحياناً إلى الاقتراض من مصادر متعددة لتغطية هذه التكاليف. وأفادت أن انتشار تجارة تأشيرات السفر في بلدان المقصد يفرض تحدياً أمام إدارة الهجرة الدولية.

37- وقدم السيد وليم غويس، المنسق الإقليمي لمنتدى المهاجرين في آسيا، عرضاً بعنوان "دور المجتمع المدني في حماية العاملين المهاجرين"، أوضح فيه أن منتدى المهاجرين في آسيا هو شبكة إقليمية تضم منظمات غير حكومية ملتزمة بحماية حقوق العاملين المهاجرين والنهوض بها. وشدد على الدور الذي يمكن أن يضطلع به المجتمع المدني في تقديم الدعم لحماية حقوق هؤلاء العاملين، مثل توفير المأوى لغير الشرعيين منهم. ونوه بدور المجتمع المدني المتنامي في المنتدى العالمي حول الهجرة والتنمية، لكنه طرح علامات استفهام حول مستوى الالتزام بمعالجة الشواغل التي تعبّر عنها منظمات المجتمع المدني. وأضاف أنه بالرغم من الموافقة على إشراك المجتمع المدني في اللقاء الوزاري حول الاستخدام الخارجي والعمالة التقاعدية للدول المرسلة والدول المستقبلة للعمالة في آسيا، المعروف بحوار أبو ظبي، لم توضع حتى الآن أية آلية لضمان تلك المشاركة. وأشار إلى المجالات الرئيسية التالية التي يمكن إشراك المجتمع المدني فيها على الصعيد الإقليمي: (أ) نظام الكفالة؛ (ب) الوصول إلى الأنظمة القضائية؛ (ج) البطالة في صفوف العاملين المهاجرين غير الشرعيين؛ (د) وصول موظفي السفارات والقنصليات إلى مراكز الاعتقال والسجون.

38- وعند انتهاء العرض، أشار المعقّب السيد أحمد غنيم، الأستاذ المعاون في مادة الاقتصاد في جامعة القاهرة، إلى قضايا أخرى تتصل بإصلاح نظام الكفالة، مثل الروافد غير الرسمية للدخل النابعة من التجارة في تأشيرات السفر، وهي تجارة تسمح بالتحايل على نظام الكفالة، وضرورة توفير معلومات عن النظم البديلة لهذا النظام. وتساءل عما إذا كان جوهر المشكلة يكمن فعلاً في نظام الكفالة، لافتاً إلى وجود مشاكل تتعلق بحماية العاملين المهاجرين في بلدان أخرى أيضاً. وأفاد أن الاقتصاد السياسي المعني بإصلاح نظام الكفالة، وكذلك تدخّل جماعات الضغط في أية محاولة للإصلاح، من القضايا الهامة التي لا بد من معالجتها.

39- وفيما يتصل بتكاليف التوظيف، أشار السيد غنيم إلى أن المهاجرين يضطرون أحياناً إلى العمل لعدة سنوات بهدف واحد هو تسديد المبالغ التي اقترضوها من أجل تمويل هجرتهم، الأمر الذي رفع مستوى الفقر لدى عائلاتهم في بلدانهم الأم على الأجل القصير. وأكد ضرورة إجراء مزيد من البحوث لفهم الأسباب التي تدفع المهاجرين إلى العمل في بلدان مجلس التعاون الخليجي، وهي التي تبلغ فيها الرواتب أدنى المستويات وتكاليف التوظيف أعلى المعدلات، ويستغرق فيها استرداد هذه التكاليف فترة طويلة جداً. ونبّه أيضاً إلى الكلفة غير المباشرة للهجرة، وهي الكلفة الاجتماعية. ورأى وجوب تعزيز دور المجتمع المدني في حماية العاملين

المهاجرين، لأن المجتمع المدني عموماً أكثر قدرة على جمع البيانات والمعلومات عن المهاجرين، وعلى إثارة القضايا المتعلقة بحماية حقوقهم في البلدان المستقبلة لهم.

40- وفي المناقشة التي تلت ذلك، لفت المشاركون إلى التحديات التي تواجهها إدارة الهجرة الدولية في بلدان المنشأ والمقصد. وأشاروا إلى أن الإصلاح ليس مطلوباً فقط في بلدان المقصد، بل في بلدان المنشأ أيضاً، وأن مكاتب التوظيف الخاصة يجب أن تخضع لمزيد من التدقيق. ولفت عدد من المشاركين إلى أن الكلفة الباهظة للتوظيف تحول دون تمكّن الفقراء المعدمين من الهجرة.

41- وتساءل المشاركون أيضاً عن إمكانية استمرار الهجرة إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي، نظراً إلى الارتفاع المتواصل في معدلات الخصوبة فيها وارتفاع مستويات البطالة بين مواطنيها. وفي حين أشار البعض إلى أن القوى العاملة الأجنبية والقوى العاملة الوطنية لا يمكن أن تكون بديلة عن بعضها البعض في بلدان المجلس، وإلى أن هذه البلدان تضمّ سوق عمل مزدوجة لا ترغب فيها اليد العاملة المحلية بالعمل مقابل الأجور التي يقدمها القطاع الخاص، أشار آخرون إلى أن ارتفاع معدلات البطالة لدى اليد العاملة المحلية من شأنه زيادة الضغوط باتجاه قبول فرص العمل الأدنى أجراً.

جيم- تقييم الهجرة من منظور المساواة بين الجنسين

42- ترأس الجلسة السيد جيرولد هوغيه، الاستشاري في شؤون السكان في إسكاب. وبدأت الجلسة بعرض فيلم قصير بعنوان "خادمة في لبنان"، يبيّن الخيارات الصعبة التي تتخذها آلاف العاملات المهاجرات عندما يقررن مغادرة عائلاتهن للعمل في لبنان.

43- وقدمت السيدة سيميل إيسيم، الأخصائية الفنية الإقليمية الأقدم في منظمة العمل الدولية، عرضاً بعنوان "أوضاع عاملات المنازل المهاجرات في البلدان العربية - لمحة عن التشريعات المعنية"، فأفادت أنه بالرغم من أن معدلات عدم التكافؤ بين الرجل والمرأة في فرص العمل تبلغ أعلى مستويات لها في المنطقة العربية، تشكل النساء في هذه المنطقة نحو ثلث العاملين المهاجرين. وباتت العاملات القادمات من آسيا وأفريقيا والمقيمات في منازل أصحاب العمل يشكّلن العدد الأكبر من عاملي المنازل. وأعطت السيدة إيسيم أمثلة على ظروف العمل التعسفية التي يواجهها عدد منهن. وأوضحت أن كلفة توظيف عاملة منزل تبلغ أحياناً ثلاثة أضعاف الراتب الشهري لصاحب العمل، الأمر الذي يولّد لديه شعوراً بأنه يستحقها بجدارة ويدفعه إلى الإفراط في استغلالها. وأشارت إلى حقوق الإنسان ومعايير العمل الدولية التي ترعى العاملين في المنازل، خصوصاً اتفاقية الأمم المتحدة بشأن العمل اللائق للعمال المنزليين التي تنص على التدابير اللازمة لضمان شروط عادلة لعملهم. وأشارت السيدة إيسيم أيضاً إلى أن معظم البلدان العربية لم تصادق حتى الآن على عدد من الاتفاقيات الهامة المتعلقة بالعاملين المهاجرين، وأن الأنظمة، إذا وُجدت، قلما تطبَّق. واختتمت عرضها بالتذكير بضرورة تعديل قوانين العمل الوطنية والسهر على تنفيذها.

44- وقدمت السيدة أسواتيني راهارتو، رئيسة قسم العلوم الاجتماعية والإنسانية في المعهد الإندونيسي للعلوم، عرضاً بعنوان "تجربة عاملات المنازل العائدات من الهجرة: إندونيسيا مثالاً"، فقدمت معلومات أساسية عن العاملين المهاجرين من إندونيسيا، بناء على مسح أجرته في الآونة الأخيرة، مشيرة إلى أن الأبحاث أظهرت أن معظم المهاجرين من إندونيسيا إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي هم من النساء اللواتي يعمل أكثر من 98 في المائة منهن في المنازل. وأفادت أن معظمهن هاجرن عدة مرات، وأن السبب الرئيسي لهجرتهن هو غياب فرص العمل المماثلة في إندونيسيا. وقد تلقت غالبية عاملات المنازل بعض التدريب قبل مغادرة

بلدهن، وهن يعملن على مدى 15 ساعة أو أكثر يومياً، ويرسلن تحويلات مالية بانتظام إلى أسرهن لتغطية النفقات المنزلية اليومية في المقام الأول. وتطرقت السيدة راهارتو أيضاً إلى السياسات الحكومية المعنية بهجرة عاملات المنازل، قبل أن تختتم عرضها بالتأكيد على ضرورة ضمان الإنفاذ الكامل للتشريعات الموضوعة في بلدان المنشأ والمقصد على السواء.

45- وعلقت المعقِّبة السيدة فهيمة شرف الدين، رئيسة اللجنة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة في لبنان، على الأوراق التي عرضتها المتحدثتان السابقتان، وافتتحت النقاش، فاعتبرت أن التمييز ضد عاملات المنازل إنما هو ترجمة لهياكل التمييز المنتشرة في المجتمعات العربية، ويجب بالتالي معالجته في هذا السياق. وتواجه عاملات المنازل تمييزاً مزدوجاً: فهنّ يعانين أولاً، شأنهن شأن نظرائهن من الرجال، من غياب التغطية القانونية لوضعهن بفعل القوانين السائدة؛ وهنّ، ثانياً، يتعرضن للتمييز على أساس الجنس، نتيجة للسياق الاجتماعي والثقافي القائم الذي ما زال يتغاضى عن العنف ضد المرأة ضمن الأسرة. وأشارت السيدة شرف الدين إلى أن عدم تقدير الأعمال المنزلية التي تقوم بها المرأة واعتبار هذه الأعمال خالية من أية قيمة اقتصادية هما من العوامل الرئيسية وراء تدني أجور عاملات المنازل. وأفادت أن التشريعات الحالية تركز على البُعد الأمني، في حين ينبغي معالجة القضايا المتصلة بحماية العاملين المهاجرين في إطار يراعي بوضوح قضايا الجنسين. وأكدت ختاماً أن سَنّ التشريعات ليس كافياً في حد ذاته، وأن تنفيذ هذه التشريعات هو الأهم.

46- وتحدثت السيدة ستيلا باناويس، نائبة مدير الوكالة الفلبينية للتوظيف في الخارج، عن الإصلاحات الجارية في الفلبين لتعزيز حماية عاملات المنازل المهاجرات. وبالرغم من إقرار حد أدنى لأجور العاملين في المنازل، ما زال الالتزام بهذا الحد الأدنى ضعيفاً. وبدأت الفلبين أيضاً بتصنيف بلدان المقصد حسب امتثالها لأنظمة العمل أو عدم امتثالها لها، أملاً في تشجيع الحوار مع بلدان المقصد من أجل تحسين حماية العاملين المهاجرين.

47- وفي المناقشة التي تلت ذلك، تناول المشاركون سبل تحسين حماية العاملين المهاجرين. وأفاد مشاركون من مجموعة من بلدان المنشأ أنه يجب رصد إنفاذ حقوق العاملين المهاجرين بصورة مستمرة. ولاحظ البعض أن معظم أصحاب العمل مهتمون بحماية العاملين، وأن بلدان المقصد على استعداد لإقامة حوار بشأن السبل الكفيلة بالنهوض بالحماية الاجتماعية. وأشار آخرون إلى أن عدد الشكاوى ليس مؤشراً موثوقاً لتبيان مدى إساءة معاملة عاملات المنازل، لأن قلة من عاملات المنازل اللواتي يتعرضن لسوء المعاملة يرفعن شكوى رسمية بهذا الخصوص.

48- وفيما يتعلق بالتدريب، ذكر المشاركون أنه بالإضافة إلى توفير حد أدنى من التدريب لعاملات المنازل المهاجرات حول ثقافة بلد المقصد، من المفيد أيضاً تدريب أصحاب العمل في مجال أنظمة العمل واحتياجات عاملات المنازل المهاجرات، مع الإشارة إلى الدور الذي يمكن أن تؤديه وسائل الإعلام في هذه التوعية. واقترحوا أيضاً أن تكون بلدان المقصد أكثر حزماً في اختيار العائلات التي يُسمح لها بتوظيف عاملة منزل مهاجرة، لأن العديد من الأسر التي تستخدم عاملة منزل لا تملك فعلاً الإمكانيات المادية لذلك، الأمر الذي يترك آثاراً سلبية على ظروف عمل العاملات وأوضاعهن المعيشية. وشدّد المشاركون على ضرورة تنظيم مكاتب التوظيف الخاصة، حرصاً على أن يعرف جميع الأطراف حقوقهم ومسؤولياتهم وأن يحصلوا على معاملة منصفة.

49- وتطرّق المشاركون إلى ضرورة إعطاء قيمة أكبر للأعمال المنزلية التي غالباً ما لا تُعتبر عملاً حقيقياً. وأشاروا إلى أن الكثير من عاملات المنازل ينفِّذن في الواقع مهام الرعاية، مثل رعاية المسنين أو

ذوي الإعاقات، وهي مهام غالباً ما لا يتدرَّبن عليها، ومع ذلك، يُعتبرن خادمات ويتقاضين راتبهن على هذا الأساس.

دال- تبادل الخبرات الوطنية والممارسات الجيدة المتصلة بإدارة الهجرة الدولية وحماية المهاجرين

50- نُظمت الجلسة على شكل حلقة نقاش، أدارتها السيدة يوكو حمادة، المسؤولة الإقليمية الأقدم في تطوير البرامج في المنظمة الدولية للهجرة. وعرضت مجموعة من ممثلي بلدان مجلس التعاون الخليجي وباكستان والفلبين ولبنان تقارير عن التدابير المتخذة على صعيد السياسات من أجل حماية المهاجرين، ثم تلت ذلك مناقشة عامة.

51- وتحدثت السيدة ستيلا باناويس، نائبة مدير الوكالة الفلبينية للتوظيف في الخارج، عن ممارسات إدارة الهجرة في الفلبين، بما في ذلك وضع السياسات. وسلطت الضوء على إحدى الممارسات الجيدة والتي تقضي بتعزيز الوعي لدى المهاجرين في شأن التوظيف غير القانوني الذي تقوم به مكاتب التوظيف الخاصة. ومن أهم الممارسات الجيدة أيضاً إدراج بيانات جميع العاملين المهاجرين في قاعدة بيانات مشتركة يمكن تعقُّبهم عن طريقها عند الحاجة. وأكدت السيدة باناويس ختاماً أن الإدارة الجيدة للهجرة في بلدان المنشأ كفيلة بتحسين رفاه المهاجرين، ولكن من الضروري تعزيز مشاركة بلدان المقصد أيضاً في إدارة الهجرة، وذلك من خلال ضمان امتثال أصحاب العمل بالكامل لشروط عقود العمل، على سبيل المثال.

52- وقدم السيد جمال السلمان، مدير قسم العمل في مجلس التعاون الخليجي، لمحة عامة عن الممارسات الجيدة في بلدان المجلس، فأشار إلى أنه، توخياً للدقة، يفضّل تعريف الهجرة إلى بلدان المجلس بأنها هجرة بموجب عقد مؤقت. وأفاد بأن بلدان المجلس تضمن كرامة العاملين المهاجرين من خلال سَنّ قوانين تنظم العمل وتكافح الاتجار بالعاملين وترعى حماية الأجور وحرية تحويل الأموال إلى بلد المنشأ. وأوضح أنه من حق المهاجرين الاستفادة من التأمين ضد العجز والحوادث، وكذلك الحصول على إجازة سنوية وعلى رعاية صحية. ومن المبادرات الناجحة في بلدان المجلس اعتماد سوق العمل في البحرين على هيكلية ثلاثية، وإنشاء نظام إلكتروني لحماية الأجور في الإمارات العربية المتحدة. وأقرّ السيد السلمان بأن بعض الممارسات لم تتكلل بالنجاح حتى الآن، مثل تنظيم مكاتب التوظيف وتنظيم العمل في المنازل عموماً. وشدد على أهمية حوار أبو ظبي بالنسبة إلى بلدان المجلس والحوار الثنائي مع الفلبين والهند.

53- وأشار السيد رانا مطلوب أحمد، مدير قسم البحوث في المكتب الباكستاني للهجرة والعمل في الخارج، إلى أن 96 في المائة من العاملين الذين هاجروا مؤقتاً من باكستان قصدوا بلدان مجلس التعاون الخليجي. وكانت التحويلات التي يرسلونها إلى باكستان بالغة الأهمية بالنسبة إلى اقتصاد باكستان، خصوصاً أثناء الطوارئ، مثل الزلزال الذي ضرب البلد في عام 2005 والفيضانات التي اجتاحته في عام 2010. وأشار إلى عدد من الممارسات الجيدة المعتمدة في إدارة الهجرة في باكستان، منها تدريب المهاجرين قبل مغادرتهم البلد، ووضع سياسات صحية تسمح بتوفير تأمين صحي لجميع المهاجرين. واتخذت باكستان أيضاً مبادرات لتسهيل تحويل الأموال. فقد أنشأ بنك باكستان فرعاً له في المملكة العربية السعودية، وينوي إنشاء فروع في بلدان أخرى تستقبل المهاجرين. ولضمان تقديم الحماية الاجتماعية المناسبة للعاملين المهاجرين، تسعى الحكومة إلى الحد من الهجرة غير القانونية وتشجيع هجرة العاملين من ذوي المهارات. كما أنشأت الحكومة آلية لإدارة الشكاوى من أجل تنظيم مكاتب التوظيف. واختتم السيد مطلوب أحمد كلامه بالتأكيد على أهمية مواصلة الحوار بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد.

54- وقدمت السيدة مارلين عطا الله، مديرة قسم إدارة اليد العاملة الأجنبية في وزارة العمل في لبنان، عرضاً عن تجربة لبنان في حماية حقوق العمال المهاجرين، فأشارت إلى أن لبنان هو من بلدان المنشأ وبلدان المقصد في الوقت نفسه، وأنه عانى طويلاً وكثيراً نتيجة لهجرة ذوي المهارات العالية منه. غير أنه يستقبل منذ عدة سنوات أعداداً متزايدة من عاملات المنازل المهاجرات، وذلك لأن المرأة اللبنانية أصبحت أكثر نشاطاً في سوق العمل. ويأوي لبنان حالياً 573 23 عاملة منزل مهاجرة. وتطرقت السيدة عطا الله إلى الأنظمة والخدمات التي تعمل وزارة العمل في لبنان على توفيرها لحماية عاملات المنازل المهاجرات. وتشمل هذه المساعي التعاون مع منظمة العمل الدولية لترجمة نموذج موحد لعقد توظيف عاملات المنازل إلى لغات عدة؛ وأصحاب العمل باتوا الآن ملزمين بتوفير التأمين الصحي للعاملات في المنازل؛ وقد أنشئ خط ساخن لضحايا سوء المعاملة من العاملين في المنازل؛ ويجري إعداد دليل عن الثقافة اللبنانية للعاملين المهاجرين. وتطرقت إلى التحديات المتعلقة بإدارة عاملات المنازل المهاجرات، مشيرة إلى أن المعلومات التي تقدمها وكالات التوظيف غالباً ما تكون غير دقيقة، وأن الكثير من عاملات المنازل لا يمتلكن سوى مهارات أساسية، وأن معظم مستخدمي عاملات المنازل يرون أنهن عاجزات عن تحقيق ما يتوقعونه منهنّ، وذلك بفعل التكاليف الباهظة التي يتكبدها أصحاب العمل الراغبون في توظيفهنّ.

55- وفي المناقشة التي تلت ذلك، تبادل المشاركون معلومات عن تجارب بلدانهم. ومن أبرز الممارسات الجيدة في سري لانكا وضع برنامج للحد من الممارسات غير القانونية لوكالات التوظيف؛ وإدخال نظام للتسجيل الإلزامي للعمال المهاجرين في مطار المغادرة؛ وتوفير التأمين المجاني للعاملين المهاجرين المسجّلين. وتطرق المشاركون إلى العدد الكبير من عاملات المنازل المهاجرات اللواتي تأويهنّ هونغ كونغ، في الصين. غير أنه منذ زيادة نشاط المجتمع المدني في التسعينات من القرن العشرين، اعتُمدت تشريعات محسّنة حدّت كثيراً من حالات الاعتداء الجسدي على هؤلاء العاملات. أما في بنغلاديش، فقد أنشئ في الآونة الأخيرة مصرف لرعاية المهاجرين يوفر قروضاً ميسرة ومن دون ضمانات، لتمويل عملية الهجرة وتسهيل تحويل الأموال. وأشار عدد من المشاركين من بلدان المنشأ إلى أن تجربة بلدانهم مع جمهورية كوريا كانت إيجابية، فقد أنشأت الحكومة الكورية نظاماً خاصاً أدى إلى خفض تكاليف التوظيف في هذا البلد مقارنة ببلدان منطقة الإسكوا. وأخيراً، طرح عدد من المشاركين مسألة جعل الفحوص الطبية إلزامية، بصرف النظر عما إذا كانت تجرى في بلد المنشأ أو بلد المقصد.

56- وشدد عدد من المشاركين على ضرورة أن تعمل بلدان المنشأ وبلدان المقصد معاً لإيجاد حلول مشتركة لحماية العاملين المهاجرين. وفي هذا السياق، اقترح البعض عدم حصر الاهتمام بالتحديات المتصلة بالهجرة، بل التركيز أيضاً على الفرص التي تتيحها وعلى المساهمة التي يقدمها العاملون المهاجرون لبلدان المنشأ والمقصد.

57- وأكد ممثلو بلدان الإسكوا المستقبِلة لليد العاملة المهاجرة على أهمية الترابط بين الهجرة والتنمية عموماً. وأشاروا إلى أن الهجرة فيما بين بلدان الجنوب، خصوصا إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي، قد أصبحت من أهم تيارات هجرة اليد العاملة في العالم وساهمت في عملية التنمية في بلدان المنشأ والمقصد على السواء. وتجدر الإشارة إلى عدد من الممارسات الجيدة من الفلبين ومصر، حيث خلصت الأبحاث الأكاديمية إلى أن الهجرة الدولية ساهمت في خفض مستويات الفقر بنسبة 10-15 في المائة.

58- وقدم السيد دونوفان ستوري، رئيس قسم السياسة الاجتماعية والسكان في شعبة التنمية الاجتماعية في إسكاب، والسيدة بتول شكوري، رئيسة قسم السكان والتنمية الاجتماعية في شعبة التنمية الاجتماعية في الإسكوا، ملخصاً لمداخلات المشاركين وحدّدا الأولويات التالية التي يجب أن تراعيها بلدان المنشأ والمقصد في عملها على تحقيق العدالة والحماية الاجتماعية:

(أ) الاعتراف بحقوق الإنسان للعاملين المهاجرين في جميع المجالات، بما في ذلك الحقوق الشخصية وحقوق الأسرة في بلد المنشأ؛ والاعتراف بحقهم في الحصول على العدالة وعلى قوانين تحمي حقوقهم المادية والمعنوية؛ وضمان حقوقهم الاقتصادية عن طريق توفير المعاشات التقاعدية والسكن اللائق وتعليم الأطفال والخدمات الصحية؛

(ب) ضمان العدالة الاجتماعية للمهاجرات، وتغطيتهن بموجب تشريعات تحمي حقوقهن وكرامتهن في بلدان المنشأ وبلدان المقصد؛

(ج) معالجة قضية الأجور، وسن تشريعات تفرض حداً أدنى للأجور. وفي هذا السياق، ينبغي التأكيد على ضرورة أن تُعنى التشريعات والأنظمة باليد العاملة المحلية والعاملين المهاجرين على السواء؛

(د) إعادة النظر في نظام الكفالة. فلسنوات عديدة، حاولت مجموعة من بلدان المقصد تعديل هذا النظام وإصلاحه لتلبية متطلبات أصحاب العمل والموظفين وإيجاد توازن بين حقوق كل منهم وضمان مساواة الجميع أمام القانون؛

(هـ) الاتفاق على تعاريف مشتركة لمختلف أنماط هجرة اليد العاملة. والإسكوا تعيد النظر في التعاريف المعمول بها، وفقاً للاتفاقات التي تم التوصل إليها في عملية حوار أبو ظبي، كاستخدام مصطلح "العمالة الوافدة" على سبيل المثال. ومن المرجو أن تعيد بلدان مجلس التعاون الخليجي النظر أيضاً في استخدامها لمصطلحات الهجرة، لا سيما تلك المتصلة بهجرة اليد العاملة المتعاقدة المؤقتة؛

(و) وفي حالة لبنان، يكتسب الحوار والتشريعات أهمية كبيرة في خلق تفاهم بين الأطراف الثلاثة الرئيسية، وهي بلد المنشأ وبلد المقصد ومكاتب التوظيف في البلدين. وفي الواقع، لا تقتصر مشاكل العاملين في المنازل على إساءة معاملتهم من قبل أصحاب العمل في بلد الاستقبال، بل تتضمن أيضاً إساءة معاملتهم واستغلالهم من قبل مكاتب التوظيف في بلد المنشأ.

59- وذكر المشاركون أنه بالإضافة إلى توفير حد أدنى من التدريب لعاملات المنازل المهاجرات حول ثقافة بلد المقصد، من المفيد أيضاً تدريب أصحاب العمل في مجال أنظمة العمل واحتياجات عاملات المنازل المهاجرات، مع الإشارة إلى الدور الذي يمكن أن تؤديه وسائل الإعلام في هذه التوعية. واقترح البعض أيضاً أن تكون بلدان المقصد أكثر حزماً في اختيار العائلات التي يُسمح لها بتوظيف عاملة منزل مهاجرة، لأن العديد من الأسر التي تستخدم عاملة منزل لا تملك فعلاً الإمكانيات المادية لذلك، الأمر الذي يترك آثاراً سلبية على ظروف عمل العاملات وأوضاعهن المعيشية.

60- وشدد مشاركون من مجموعة من بلدان المنشأ على ضرورة رصد إعمال حقوق العاملين المهاجرين بصورة مستمرة. ولحظ البعض أن معظم أصحاب العمل يهتمون بحماية هؤلاء العاملين، وأن بلدان المقصد على استعداد لإقامة حوار بشأن السبل الكفيلة بتعزيز الحماية الاجتماعية. وأشار آخرون إلى أن عدد الشكاوى ليس مؤشراً موثوقاً لتبيان مدى إساءة معاملة العاملات في المنازل، لأن قلة من عاملات المنازل اللواتي يتعرضن لسوء المعاملة يرفعن شكوى رسمية بهذا الخصوص.

61- وأثار المشاركون ضرورة إيلاء قيمة أكبر للأعمال المنزلية التي غالباً ما لا تُعتبر عملاً حقيقياً. وأشاروا إلى أن الكثير من عاملات المنازل ينفِّذن في الواقع مهام الرعاية، مثل رعاية المسنين أو ذوي الإعاقات، وهي مهام غالباً ما لا يتدرّبن عليها، ومع ذلك، يُعتبرن خادمات ويتقاضين راتبهن على هذا الأساس.

هاء- مجموعات العمل: إعداد جدول أعمال الحوار المقرّر عقده مستقبلاً بين المناطق

62- توزّع المشاركون على مجموعتين، الأولى لمناقشة الاستنتاجات التي خلصت إليها ورشة العمل، والثانية لمناقشة توصياتها. وتشكلت هاتان المجموعتان مع مراعاة التوازن الجغرافي وبين الجنسين. وجرى عرض وتنقيح التوصيات التي خلصت إليها مناقشات مجموعتي العمل في الجلسة العامة. وقد وردت هذه التوصيات في سياق هذا التقرير.

ثالثاً- تنظيم ورشة العمل

ألف- مكان ورشة العمل وتاريخ انعقادها

63- عُقدت ورشة العمل حول تعزيز الحوار بين منطقتي الإسكوا وإسكاب في مجال الهجرة الدولية والتنمية في بيت الأمم المتحدة، بيروت، في الفترة من 28 إلى 30 حزيران/يونيو 2011.

باء- الافتتاح

64- قدم السيد يوسف نصير، مدير شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإسكوا، كلمة الافتتاح نيابة عن السيدة ريما خلف، وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والأمينة التنفيذية للإسكوا. ورحّب السيد نصير بالمشاركين، وأشار إلى أن ورشة العمل عُقدت في إطار مشروع "تعزيز القدرات الوطنية للتعامل مع الهجرة الدولية: تعظيم الفوائد الإنمائية وتخفيف الآثار السلبية" الممول من حساب التنمية. وأفاد بأن الهجرة الدولية وآثارها على التنمية باتت تشكّل مسألة ذات أولوية، لا سيما وأن نحو مليار مهاجر منتشرين في مختلف أنحاء العالم قد حوّلوا في عام 2009 مبالغ قدرها 414 مليار دولار أمريكي تقريباً.

65- وأكد السيد نصير أن الهجرة فيما بين بلدان الجنوب باتت من أهم تيارات هجرة اليد العاملة في العالم، بالرغم من أن البلدان المعنية ما زالت تفتقر إلى القدرة على إدارة الهجرة الدولية بكفاءة على نحو يسمح بتعظيم فوائدها والحد من آثارها السلبية على التنمية. وتختلف هجرة اليد العاملة إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي عن تيارات الهجرة الأخرى، وذلك بفعل تأثيرها الكبير على تركيبة السكان والقوى العاملة، إذ يشكل العاملون المهاجرون اليوم غالبية السكان في عدد من بلدان الخليج. غير أن نسبة المهاجرين العرب من العاملين في بلدان مجلس التعاون الخليجي تراجعت من 72 في المائة إلى 32 في المائة فقط في الفترة من عام 1975 إلى عام 2004، مما يشير إلى عدم التكامل بين أسواق العمل العربية في المنطقة. ولذلك، عند إعداد الإسكوا خارطة الطريق لتحقيق التكامل الإقليمي، ينبغي اعتماد رؤية استراتيجية مشتركة للتشاور والحوار حول هجرة العمالة العربية.

66- وألقى السيد دونوفان ستوري، رئيس قسم السياسة الاجتماعية والسكان في شعبة التنمية الاجتماعية في إسكاب، كلمة افتتاحية نيابة عن السيدة ناندا كريريكش، مديرة الشعبة. وتحدّث عن الروابط التاريخية بين منطقتي الإسكوا وإسكاب، مؤكداً أنها لا تعود فقط إلى الهجرة الناشطة بينهما، بل إلى التجارة والسياحة بينهما أيضاً. وأضاف أن بلدان الإسكوا المستقبلة للمهاجرين تأوي اليوم نحو 13 مليون مهاجر من بلدان إسكاب يشكلون تحدياً عليها ومكسباً لها، لا سيما في مجال التنمية. وأشار إلى أن حماية حقوق العاملين المهاجرين هي مصدر قلق رئيسي لبلدان المنشأ في منطقة إسكاب.

67- وأكد السيد ستوري أهمية الحوار في تسليط الضوء على أهم المكاسب الإنمائية الناتجة من الهجرة، مشيراً إلى أن ورشة العمل تندرج في سياق متابعة عملية حوار أبو ظبي، وإلى أن استنتاجاتها وتوصياتها قد تكون مفيدة للاجتماعات المزمع عقدها في إطار هذا الحوار في المستقبل، وأيضاً للحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة المقرر أن تعقده الأمم المتحدة في عام 2013. وأشار إلى مساهمة ورشة العمل في مشروع "تعزيز القدرات الوطنية للتعامل مع الهجرة الدولية: تعظيم الفوائد الإنمائية وتخفيف الآثار السلبية" الممول من حساب التنمية، وإلى أن هذا المشروع يهدف إلى تحديد القواسم المشتركة بين الهجرة الدولية في مناطق العالم الخمس، وهي أفريقيا، وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، وأوروبا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وغربي آسيا، وإلى تحديد خصائص الهجرة في كل منها. كما أوضح أن برنامج الهجرة الذي ترعاه إسكاب يركز على مساعدة دولها الأعضاء على وضع سياسات للهجرة تسهم في تحقيق التنمية الإقليمية الشاملة والمستدامة.

68- وألقت السيدة ماريانا الخياط الصبوري، رئيسة مكتب العلاقات العامة والمؤتمرات في وزارة الشؤون الاجتماعية في لبنان ومسؤولة الاتصال بين الإسكوا والوزارة، كلمة افتتاحية نيابة عن البلد المضيف. وشكرت الإسكوا وإسكاب على إعطاء البلدان الفرصة لمعالجة مسألة الهجرة الدولية التي باتت من أولويات بلدان المنشأ والمقصد، لا سيما في سياق الأزمة المالية والظروف السياسية والأمنية السائدة في المنطقة العربية.

69- وأكدت السيدة الصبوري أهمية تدفقات الهجرة من بلدان إسكاب إلى بلدان الإسكوا، مشيرة إلى أن بلدان مجلس التعاون الخليجي استضافت في عام 2010 نحو 10 ملايين عامل مهاجر من منطقة إسكاب. وأشارت إلى المكاسب التي تعود بها الهجرة الدولية على التنمية في بلدان المنشأ والمقصد. فقد تمكنت بلدان عديدة مستقبِلة للعمالة من سدّ النقص في اليد العاملة الوطنية فيها، بينما استفاد عدد كبير من البلدان المرسلة للعمالة من التحويلات التي وردت إليها وساهمت في خفض مستويات الفقر فيها. وخلصت إلى أن تعزيز الحوار بين هذه البلدان حول الهجرة الدولية والتنمية سيسمح لها بتعظيم الفوائد الإنمائية للهجرة والحد من آثارها السلبية.

جيم- الحضور

70- حضر ورشة العمل خبراء من الإسكوا وإسكاب، بالإضافة إلى خبراء وطنيين من الوزارات والهيئات الحكومية المعنية بقضايا الهجرة والعمل في ثلاثة بلدان أعضاء في الإسكوا، هي الإمارات العربية المتحدة ولبنان ومصر، وفي خمسة بلدان أعضاء في إسكاب، هي باكستان وبنغلاديش والفلبين ونيبال والهند. وحضر ورشة العمل أيضاً ممثلون عن عدد من المنظمات الدولية، منها المنظمة الدولية للهجرة، والمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة، وغيرها من وكالات الأمم المتحدة، عرضوا وجهات نظر منظماتهم بشأن الهجرة والتنمية. وحضر كذلك ممثلون عن عدد من وكالات الأمم المتحدة العاملة في مجال الهجرة والتنمية، ومنظمات إقليمية مثل مجلس التعاون الخليجي، وخبراء مستقلون من مجموعة من المؤسسات الأكاديمية والمجتمع المدني.

المرفق[*]

قائمة المشاركين

ألف- البلدان الأعضاء في الإسكوا

دولة قطر

السيد عادل سلطان الملا
أخصائي علاقات دولية أول
وزارة العمل
هاتف: 974-44841281
فاكس: 974-44841281
بريد إلكتروني: AMULA@mol.gov.qa

الجمهورية اللبنانية

السيدة نزهة شليطا
خبيرة اجتماعية وتعليمية
وزارة العمل
هاتف: 9611-276284
فاكس: 9611-556808
بريد إلكتروني: atfal@clu.gov.lb

السيدة مارلين عطاالله
رئيس دائرة مراقبة عمل الأجانب
وزارة العمل
هاتف: 9611-556822
فاكس: 9611-556822
بريد إلكتروني: marlenatallah@hotmail.com

جمهورية مصر العربية

السيد محمد أحمد شكري
مصمّم مواقع ومطوّر نظم معلومات
وزارة القوى العاملة والهجرة
قطاع شؤون الهجرة
هاتف: 2011-2464626
فاكس: 202-33035332
بريد إلكتروني: mshokry@mome.gov.eg
mohamed.shokry@hotmail.com

باء- البلدان الأعضاء في الإسكاب

بنغلاديش

السيد محمد عبدالرؤوف
نائب الأمين
وزارة المغتربين ورعاية العمالة في الخارج
حكومة بنغلاديش
هاتف: 880-2-7163753
خليوي: 880-1-712205155
فاكس: 880-2-7163759
بريد إلكتروني: raufds84@gmail.com

الهند

السيد رولكوملين بوريل
حامي عام للمغتربين
وزارة الشؤون الهندية في الخارج
حكومة الهند
هاتف: 91-11-26874250
فاكس: 91-11-24197984
بريد إلكتروني: pge@moia.nic.in

نيبال

السيد آمل كيران داكال
وكيل وزارة العمل وإدارة النقل
حكومة نيبال
كاتماندو
هاتف: 9841-669090
بريد إلكتروني: dhakalamal@yahoo.com

باكستان

السيد رانا مطلوب أحمد
مدير/متخصص في علم الاجتماع
مكتب الهجرة
هاتف: 92-51-9253185/9253194
خليوي: 92-0333-5209281
فاكس: 92-51-9253182
بريد إلكتروني: matloobrana@hotmail.com

(*) صدر هذا المرفق كما ورد من القسم المعني.

الفلبين

السيدة ستيلا باناويس
نائب المدير
الإدارة الفلبينية للعمل في الخارج (POEA)
وزارة العمل والتوظيف
هاتف: 63-2-7221153
فاكس: 63-2-7219498
بريد إلكتروني: szban@ymail.com

السيدة ماريا سالوم سوكو مندوزا
مساعد الملحق للعمال
سفارة الفلبين
بيروت، الجمهورية اللبنانية
خليوي: 961-70654376
فاكس: 9611-204328
بريد إلكتروني: sm1022ph@yahoo.com

جيم- البرامج والهيئات التابعة للأمم المتحدة

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (UNDESA)

السيدة سابين هنينغ
مسؤول الشؤون السكانية
قسم الهجرة
شعبة السكان
نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية
هاتف: 1-212-9633781
فاكس: 1-212-9632147
بريد إلكتروني: hennings@un.org

صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)

السيد عبدالله عبدالعزيز الزعبي
مستشار السكان والتنمية
المكتب الإقليمي للدول العربية
القاهرة، جمهورية مصر العربية
هاتف: 201-66636429
فاكس: 202-22765403
بريد إلكتروني: zoubi@unfpa.org

دال- المنظمات والوكالات المختصة التابعة للأمم المتحدة

منظمة العمل الدولية (ILO)

السيدة هيلين هاروف-تافيل
خبير مشارك، الهجرة
المكتب الإقليمي للدول العربية
بيروت، الجمهورية اللبنانية
هاتف: 9611-752400
خليوي: 961-71030559
فاكس: 9611-752406
بريد إلكتروني: harrofftavel@ilo.org

السيدة سيميل إيسيم
أخصائي فني أول
قضايا المساواة بين الجنسين والنساء العاملات
المكتب الإقليمي للدول العربية
بيروت، الجمهورية اللبنانية
هاتف: 9611-752400
فاكس: 9611-752405
بريد إلكتروني: esim@ilo.org

هاء- المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية والهيئات التابعة لها

المنظمة الدولية للهجرة (IOM)

السيدة يوكو هماده
هجرة العمل الإقليمية
متخصص في الهجرة والتنمية
المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ
بانكوك، تايلاند
هاتف: 662-3439350
فاكس: 662-2860630

بريد إلكتروني: yhamada@iom.int

مجلس التعاون لدول الخليج العربية

السيد جمال حسن السلمان
مدير إدارة الشؤون العمالية
المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
المنامة، مملكة البحرين
هاتف: 973-17570616

فاكس: 973-17530753

بريد إلكتروني: Jamal.alsalman@gcclsa.org

واو- المستشارون

السيد أحمد غنيم
أستاذ في الاقتصاد
جامعة القاهرة
القاهرة، جمهورية مصر العربية
هاتف: 2010-5376376
فاكس: 202-5689910
بريد إلكتروني: aghoneim@gmx.de

السيد ابراهيم عوض
مدير مركز دراسات الهجرة واللاجئين
الجامعة الأميركية بالقاهرة
القاهرة، جمهورية مصر العربية
هاتف: 202-26151398
فاكس: 202-27957565
بريد إلكتروني: iawad@aucegypt.edu

السيدة فهيمة شرف الدين
رئيسة اللجنة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة
بيروت، الجمهورية اللبنانية
هاتف: 9611-361035
فاكس: 9611-366238
بريد إلكتروني: fahima@cfuwi.org

زاي- الخبراء

السيدة راهارتو أسواتيني
رئيس قسم العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية
معهد إندونيسيا للعلوم
جاكارتا، إندونيسيا
هاتف: 62-021-5252085
فاكس: 62-021-52905736
بريد إلكتروني: aswatini@lipi.go.id
tinias28@rod.net.id

السيد غرازيانو باتيستيلا
مدير مركز سكالابريني للهجرة
مانيلا، الفلبين
هاتف: 632-4367690
فاكس: 632-4347692
بريد إلكتروني: graziano@smc.org.ph

السيدة نيكولا بايبر
كبير الباحثين
معهد آرنولد بيرغستراسر للبحوث الاجتماعية والثقافية
فريبيرغ، ألمانيا
هاتف: 49-761-8887833
فاكس: 79-761-8887878
بريد إلكتروني: nicola.piper@abi.uni-freiburg.de

السيدة ميريانا الخياط الصبوري
رئيسة دائرة العلاقات العامة والمؤتمرات
وزارة الشؤون الاجتماعية
بيروت، الجمهورية اللبنانية
هاتف: 9611-611261/612850
خليوي: 9613-450801
فاكس: 9611-611245
بريد إلكتروني: dramariana@hotmail.com
mkhayat@socialaffairs.gov.lb

السيد هيثم علي جمعه
مدير عام المغتربين
وزارة الخارجية والمغتربين
المديرية العامة للمغتربين
هاتف: 9611-840921
فاكس: 9611-840938
بريد إلكتروني: director@emigrants.gov.lb

السيد عبد المولى الصلح
الممثل الإقليمي للشرق الأوسط
المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة
بيروت، الجمهورية اللبنانية
خليوي: 961-3-722717
فاكس: 961-7-722717
بريد إلكتروني: amelsholh@yahoo.com

السيد أنطوان حداد
خبير
بيروت، الجمهورية اللبنانية

هاتف: 9611-752376
بريد إلكتروني: haddadam@idm.net.lb
السيدة سهام حركة
عميد ومدير عام الأمن بالإنابة (سابقاً)
بيروت، الجمهورية اللبنانية
هاتف: 9611-846565
9611-824488
بريد إلكتروني: sihambacake@gmail.com

السيد إس. إيرودايا راجان
أستاذ
وزارة الشؤون الهندية في الخارج
وحدة البحوث حول الهجرة الدولية
مركز دراسات التنمية
كيرالا، الهند
هاتف: 91-471-2448881
فاكس: 91-471-2448942
بريد إلكتروني: rajan@cds.ac.in

السيد ليلاناندا كومارا روهوناج
خبير وطني بشأن هجرة اليد العاملة
كولومبو، سريلانكا
هاتف: 94-11-2725580
خليوي: 94-71-6833488
فاكس: 94-11-2864146
بريد إلكتروني: ruhunage12@hotmail.com

السيد رونالد سكيلدون
زميل مهنية
جامعة ساسيكس
برايتون، المملكة المتحدة
هاتف: 44-1273-739565
بريد إلكتروني: R.Skeldon@sussex.acuk

السيدة تسنيم صديقي
أستاذ قسم العلوم السياسية
رئيس وحدة البحوث للجنة التنفيذية للاجئين وحركات الهجرة
جامعة داكا
رئيس شبكة موارد الهجرة لجنوب آسيا (SAMReN)
داكا، بنغلاديش
هاتف: 880-2-9360338
فاكس: 880-2-8362441
بريد إلكتروني: tsiddiqui59@gmail.com
info@rmmru.org

السيد توفيق عسيران
الرئيس الفخري
جمعية تنظيم الأسرة للعمل على التنمية وتمكين الأسرة
بيروت، الجمهورية اللبنانية
هاتف:9611-311978
فاكس: 9611-302752
بريد إلكتروني: tosseiran@lfpa.org.lb

السيد وليم غواز
منسق إقليمي
منتدى المهاجرين في آسيا
مدينة كويزون، الفلبين
هاتف: 63-2-9282740/4333508
خليوي: 63-920-9600916
بريد إلكتروني: mfa@pacific.net.hk

السيد ريكس مارلو فارونا
منسق برامج
مركز المهاجرين الآسيويين
كاولون، هونغ كونغ
الصين
هاتف: 852-90105058
فاكس: 852-29920111
بريد إلكتروني: rexv@pacific.net.hk

السيد علي فاعور
أستاذ في الجامعة اللبنانية
وعضو المجلس الوطني للبحوث العلمية
بيروت، الجمهورية اللبنانية
خليوي: 961-3-621960
فاكس: 961-1-752516
بريد إلكتروني: afaour@ul.edu.lb

السيد فادي حسين فرحات
رئيس قسم القضايا القانونية
وزارة الخارجية والمغتربين
المديرية العامة للمغتربين
بيروت، الجمهورية اللبنانية
هاتف: 9611-840939
خليوي: 9613-697596
فاكس: 9611-840937
بريد إلكتروني: fadifarhat75@hotmail.com

السيدة خيرية قدوح
أستاذة وباحثة
الجامعة اللبنانية، كلية التربية
بيروت، الجمهورية اللبنانية
هاتف: 9611-807617
خليوي: 9613-428418
بريد إلكتروني: khairiehk@yahoo.com

السيدة كارول كرباج
مستشارة
بيروت، الجمهورية اللبنانية
خليوي: 9613-70992049
بريد إلكتروني: carolekerbage@gmail.com

السيدة هبة نصار
أستاذ الاقتصاد
جامعة القاهرة
القاهرة، جمهورية مصر العربية
هاتف: 202-0122183876
فاكس: 202-38507984
بريد إلكتروني: hebanas@aucegypt.edu

السيد جيرولد دبليو هوغيه
مستشار للسكان والتنمية
بانكوك، تايلاند
هاتف: 662-5799016
بريد إلكتروني: jwhuguet@yahoo.com

حاء- المنظمون

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (ESCAP)

السيد دونوفان ستوري
رئيس قسم السكان والسياسة الاجتماعية
شعبة التنمية الاجتماعية
بانكوك، تايلاند
هاتف: 662-2881507
فاكس: 662-2881030
بريد إلكتروني: storey@un.org

السيدة فانيسا ستاينماير
مسؤول الشؤون الاجتماعية
شعبة التنمية الاجتماعية
بانكوك، تايلاند
هاتف: 662-2882695
فاكس: 662-2881030
بريد إلكتروني: steinmayerv@un.org

السيدة ناتالي ماير
مسؤول مساعد للشؤون الاجتماعية
شعبة التنمية الاجتماعية
بانكوك، تايلاند
هاتف: 662-2882455
فاكس: 662-2881030
بريد إلكتروني: meyern@un.org

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (ECLAC)

السيد باولو إم. سعد
رئيس مجال السكان والتنمية
المركز الديموغرافي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (CELADE)
شعبة السكان
سانتياغو، تشيلي
هاتف: 56-2-2102055
فاكس: 56-2-2080196
بريد إلكتروني: Paulo.saad@cepal.org

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA)

السيد فريديريكو نيتو
مدير شعبة التنمية الاجتماعية
هاتف: 9611-981301
فاكس: 9611-981510
بريد إلكتروني: neto2@un.org

السيدة بتول شكوري
رئيسة قسم السكان والتنمية الاجتماعية
شعبة التنمية الاجتماعية
هاتف: 9611-978424
فاكس: 9611-981510
بريد إلكتروني: shakoori@un.org